عنوان المداخلة

التجربة الفرنسية في إدارة المناطق الصناعية

أ. راوية حناشي
raouiahannachi@hotmail.fr
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف
مخبر إدارة، نقل وامداد LMTL، جامعة باتنة – الجزائر

د. بوعزيز ناصر
nacerbouaziz20@gmail.com
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قالمة

المقدمة:

إن ظاهرة العولمة نتج عنها تزايد حركة رأس المال الصناعي، وحرية في اختيار المواقع الجغرافية للاستثمار الصناعي، بل أصبحت تخضع لمعايير التوفيق بين المتطلبات الاقتصادية للمؤسسة، والالتزامات الاجتماعية. لاسيما بعد أن تعمق الخلل الاقتصادي والاجتماعي والعمراني منتجا حالة من اللاتوازن الدولي، وهي الحالة التي لم يغيبها الطموح التنموي في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية العالمية من تكتلات وغيرها.

كما تحظى قضية إنشاء وتطوير المناطق الصناعية بأهمية من قبل الدول والحكومات نظرا لأهميتها بالنسبة لعملية التنمية الصناعية ودورها في تحقيق تنمية مستقرة ومتوا زنة عبر كل المناطق، وتراعي جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للعمل على أن تكون هذه التنمية المنشودة مستمرة في إطار ما يعرف بالتنمية المستدامة.

إن المناطق الصناعية تشكل أداة فعالة لا غنى عنها لتشجيع وترقية الاستثمار، و توسيع نطاق تأسيس الصناعات بما يلبي حاجيات الاقتصاد الوطني ويهيئ المناخ اللازم لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة حتى تكون وسيلة فعالة لتحقيق الأهداف التنموية على المستويين المحلي و الوطني.

فوجود المناطق الصناعية في كافة الأقاليم والمدن الكبرى له أهمية كبرى بالنسبة للتنمية، حيث أنها ستخلق جوا ملائما لاستقرار الصناعة وجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية، لتوافرها على المزايا المساعدة في استقطاب هذه الاستثمارات مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق نوع من التوازن الجهوي والإقليمي.

كل هذه المزايا مناطق الصناعية دفع بفرنسا بتبني هذا المفهوم والعمل على إنشاء المناطق الصناعية وتوزيعها بدلا من تركيزها وذلك من أجل بعث التنمية الريفية والجهوية من جهة، وفك

الخناق عن المراكز الحضرية والصناعات الكبرى من جهة أخرى. الشيء الذي جعل منها قوة اقتصادية كبيرة في أوربا.

مشكلة البحث:

في إطار توجه فرنسا الرامي إلى مواكبة متطلبات التنمية المستدامة، لجأت الحكومات المتعاقبة إلى اتخاذ السياسات والإجراءات الإصلاحية اللازمة. وقد استهدفت تلك البرامج التصحيحية معالجة الاختلالات الهيكلية وإعادة تأهيل مختلف القطاعات الصناعية ولا سيما المناطق الصناعية وجعلها ذات قدرة تنافسية في ظل اقتصاد عالمي مفتوح وتنافسي.

وانطلاقا من الطرح السابق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ما هي الإجراءات والسياسات التي تتبعها الدولة الفرنسية من اجل إدارة المناطق الصناعية؟

وللوصول إلى عمق هذه الإشكالية سيتم طرح عدة تساؤلات فرعية يسعى البحث إلى معالجتها، وهي:

- ما مفهوم المناطق الصناعية ؟
- ما هي مقومات ومراحل إنشاء المناطق الصناعية؟
- ما هي أبرز خصوصيات الاقتصاد الفرنسي؟
- ما هي أهم المناطق الصناعية بفرنسا، وما هي السياسات المتبعة من اجل تسييرها؟

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، منها ما يلي:

1. التعرف على مفهوم المناطق الصناعية؛
2. التعرف على أهم مقومات ومراحل إنشاء المناطق الصناعية؛
3. تحديد أهم المقومات التي تميز خصائص الاقتصاد الفرنسي؛
4. تحديد أهم المناطق الصناعية التي جعلت من فرنسا قوة اقتصادية كبيرة في أوربا.

أهمية البحث

يستمد هذا البحث أهميته من الحاجة إلى الكشف عن أهم المقومات التي تتميز بها الاقتصاد الفرنسي، كما تساهم هذه الدراسة أيضا في إدراك أهمية المناطق الصناعية في جعل فرنسا قوة اقتصادية كبيرة في أوربا.

أولا: ماهية المناطق الصناعية

1. مفهوم المناطق الصناعية

تعود نشأة المناطق الصناعية إلى عهد الإمبراطورية الرومانية حيث تمركزت على موانئ البحر الأبيض المتوسط و ذلك بهدف زيادة النشاط التجاري و الاقتصادي لتحقيق مصالح وأهداف الإمبراطورية الرومانية، ولكن تطبيق فكرة المناطق الصناعية بدأ عمليا منذ أواخر القرن التاسع عشر عندما أقيمت أول منطقة صناعية بالقرب من مانشستر بالمملكة المتحدة عام 1271 م، ولحقت منطقة أخرى قرب شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية في العام 1277 م، ثم أقيمت منطقة صناعية ثالثة حول نابولي بإيطاليا في العام 1701 م، ولم تأخذ هذه الظاهرة في الانتشار إلا منذ منتصف القرن العشرين حيث أخذت كل من الدول المتقدمة والدول النامية في إدخال المناطق الصناعية ضمن خصصها التنموية.[1]

تعد المناطق الصناعية ظاهرة حضارية على كل المستويات، وعادة ما يطلق عليها التسميات التالية: النطاق الصناعي، المستوطنة الصناعية، الميدان الصناعي، المنطقة الصناعية، ومهما اختلفت التسميات فهي تشير إلى تلك المساحة من الأرض التي تضم مجموعة من المصانع مزودة بالخدمات والمرافق اللازمة، وتوزع هذه المساحة إلى أقسام صغيرة يخصص كل منها لإنشاء مصنع معين .وذلك بما يوافق أنواع الصناعات المراد إنشاءها وخصائصها والأرض التي تستخدمها واحتياجاتها من المرافق والخدمات.[2]

كما تعرف أيضا بأنها تجاور أكثر من منشأة صناعية بغض النظر عن سعة إنتاجها(صغيرة أو كبيرة) في منطقة جغرافية واحدة، وهي تتسم إما بتكامل عمودي لمراحل إنتاج متجانس معين من المواد الخام إلى المنتجات النهائية أو بتكامل أفقي للنشاطات المترابطة في نفس المرحلة أو المقابلة أو القريبة منها بمدخلات أو مخرجات تكميلية، أو بتكامل خطي من خلال السلع والخدمات التي تمد مجموعة من العمليات الصناعية مثل إنتاج قطع الغيار. [3]

أما من زاوية الاقتصاد الجغرافي فتعرف بأنها منطقة واسعة داخل المدن أو المناطق المحيطة بها مخصصة للحصول على تصاريح الاستخدام الصناعي .هذا التعريف الكلاسيكي يدرج المناطق الصناعية داخل المدينة، بيد أن التوجه السائد منذ ثمانينيات القرن الماضي هو أن تموقع

---

[1] صالح حسن، **مدخل إلى جغرافية الصناعة** ، الطبعة الأولى،(دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان،1985)، ص211.

[2] يوسف محمد ياسر يوسف الساعد، **دور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي** حالة دراسية حول صناعة الحجر في محافظة جنين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين، 2004، ص 14.

[3] هويشارمعروف، **تحليل الإقتصاد الإقليمي والحضري**، الطبعة الأولى، (دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2006) ، ص343.

المناطق الصناعية ينبغي أن يكون نسبيا خارج المجال الحضري المأهول للتقليص من أضرار المخلفات الصناعية.[4]

2. مقومات إنشاء المناطق الصناعية:

لإنشاء المناطق الصناعية نسعى للاسترشاد بجملة من المقومات أهمها على سبيل المثال:

أ. **الموقع:**

قد يؤدى الاختيار غير المناسب لموقع المنطقة الصناعية إلى فقدان خصوصيات معينة أو تغير في النظام الايكولوجي الطبيعي .فعلى سبيل المثال، قد يؤدى استصلاح الأراضي في المناطق القيمة بيئيا كالأراضي الرطبة بهدف إنشاء مناطق صناعية - إلى تدمير الموائل الطبيعية لأنواع كثيرة من النبات والحيوان . ويستلزم اختيار الموقع الأمثل عملية تخطيط شامل، يتم خلالها دراسة المتغيرات وتحديد المواقع المتوافقة مع المحددات الحاكمة والأخذ في الاعتبار التأثيرات البيئية والاجتماعية وأخيرا تقوم الإدارة بتعيين الموقع ويتطلب اتخاذ القرار لاختيار الموقع ما يلي:[5]

- البعد عن المناطق البيئية الحساسة كالأراضي الرطبة والغابات وغيره؛
- تحديد المناطق التي يمكن تخفيف التأثيرات البيئية عليها، من خلال التخطيط والإدارة السليمة؛
- اختيار الأراضي قليلة الانحدار، ذات التربة الفقيرة والمنخفضة الخصوبة؛
- تجنب المناطق المعرضة للسيول أو ذات التربة الطينية أو المعرضة للزلازل فهي غير اقتصادية وغير مناسبة بيئيا؛
- إعادة استخدام مناطق جرى تطويرها سابقا لاحتواء الزحف العمراني ولتجنب التعدي على الأراضي الزراعية والرطبة والغابات والموارد الطبيعية ذات القيمة؛
- فحص الأراضي السابق استخدامها، للتأكد من خلوها من المخلفات السامة والخزانات الأرضية والملوثات المختلفة للهواء والتربة والمياه.

ب. **الأيدي العاملة :**

تعتبر الأيدي العاملة من المقومات الأساسية لإنشاء المناطق الصناعية وفي العادة فان الإنتاج يتأثر كثيرا بهذا العنصر سواء من حيث الكم أو الكفاءات المتنوعة، لذلك يعتمد الموقع على الكثافة

---

[4]ظ إبراهيم المراكشي بعنوان اختيار مواقع المناطق الصناعية: مثال موقع المنطقة الصناعية" المغوغة "بطنجة ...الآثار والمشاكل والحلول. متوفر على الموقع: -www.moroccokhabar.co

[5] فيليب جيجو، وآخرون، **الدليل الإرشادي لإدارة البيئة للمناطق الصناعية**، برنامج سيم وإدارة التنمية الدولية البريطانية، . 2005 ،ص 28.

السكانية مما يزيد من عدد الطبقة العاملة، أما الكفاءة فإنها تحتاج إلى عمال فنيين ذوي خبرة ومهرة وقد يكونوا من أصحاب المؤهلات العلمية والفنية. من هنا نلاحظ أهمية وجود مراكز التأهيل والتدريب في تأهيل وتدريب تلك العناصر العاملة وتطويرها حسب احتياجات الصناعة ومتطلباتها لذلك فإن وجود مراكز التدريب والمدارس والمعاهد الصناعية تساهم في إمداد احتياجات تلك المناطق من تلك الفئة العاملة والتي تمتاز بالخبرة والكفاءة[6].

ت. المواد الخام:

إن المناطق الصناعية وبشكل عام تقوم على المؤسسات الصناعية التي بداخلها، وإن هذه المؤسسات تقوم على أساس الصناعات التحويلية بهدف تكوين وصناعة مادة جديدة لخدمة منفعة البشر وإشباع رغباتهم وتحقيق احتياجاتهم .من هنا نلاح أهمية توفر المواد الخام، ومن اجل تحقيق تلك الغاية وبأقل التكاليف حيث يعتبر عنصر المادة الخام من أعلى النفقات عادة في الصناعة لذلك نرى بان واقع الصناعة يبرز أهمية كبيرة للمواد الخام وطرق الحصول عليها.[7]

ث. رأس المال:

إن قيام أي نشط اقتصادي يحتاج إلى رأس المال سواء لشراء المواد الأولية التي يعتمد عليها في العملية الإنتاجية أو للحصول على المكائن والمعدات والآلات اللازمة لانجاز العملية الإنتاجية الصناعية وبذلك يكون رأس المال أحدى أهم مستويات الصناعة الحديثة.

إن أهمية رأس المال باعتباره أحدى مقومات الصناعة لا يرجع إلى أهمية النقود التي ينبغي توفرها لإجراء العملية فقط، بل ترجع بالدرجة الأساس إلى ضرورة توفير احتياجات الصناعة من الآلات والمعدات ووسائل النقل والمواد الخام والنصف مصنعة... الخ .فالصناعة بحاجة إلى رأس مال متغير لتأمين احتياجاتها من المواد الخام و دفع الأجور، وهي بحاجة كذلك إلى رأس مال ثابت لتأمين احتياجاتها من الآلات والمكائن وإقامة الإنشاءات والمباني، وكلما كبر حجم المشروع كلما ازدادت الحاجة إلى رأس المال، فالاحتياجات من رأس المال اللازمة لتنفيذ المشروع الصناعي تتوقف بالدرجة الأساس على طبيعة الصناعة ومدى تطور الأسلوب التقني فيها[8].

ج. **الطاقة :**

---

[6] محمد أزهر سعيد السماك، **اقتصاديات المواقع الصناعية وتقييم المشروعات ودراسة الجدوى**، (دار زهران، عمان ، 1998)، ص 90.

[7] وائل وجيه رضا البظ ، **محددات إنشاء المدن والمناطق الصناعية في محافظة نابلس وانعكاساتها على البيئة والمجتمع والتعليم الصناعي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين، 200' ،ص 21

[8] محمد أزهر سعيد السماك، مرجع سبق ذكره، ص 85.

تعتبر الطاقة من العوامل المهمة في إنشاء المناطق الصناعية لأنها العصب المحرك للعملية الإنتاجية داخل المؤسسات، ولقد كان لتوافر الطاقة وبكميات اقتصادية كبيرة الدور المهم في انتشار دائ رة التصنيع وتقدمها في بدا الأمر .ولكن مع التقدم التكنولوجي الذي ساهم بشكل كبير في تقليل من الأهمية النسبية للطاقة بوصفها عاملا محدودا في عملية تحديد م وقع المنطقة الصناعية إلى حد بعيد .وذلك من خلال أمكانية إحلال بين مصادر الطاقة المختلفة وبالتالي انخفاض الأهمية النسبية لكل مصدر على حدا.[9]

ح. **النقل:**

يعتبر عامل النقل والمواصلات من العوامل المهمة بالنسبة لإنشاء المناطق الصناعية، وإن قيام وتطور الصناعة لا يستلزم نقل المواد الخام أو الطاقة فقط أو توفير خدمة النقل الجيدة، بل نقل القوى العاملة من مواقع سكناها إلى المناطق الصناعية وبالعكسكل ذلك يجعل من خدمة النقل الجيدة والرخيصة نسبيا أهم مقومات الصناعة الحديثة واختيار مواقع المناطق الصناعية[10].

3. مراحل إنشاء المناطق الصناعية:

تساهم المناطق الصناعية في إحداث تغيرات في البيئة الطبيعية والاجتماعية من أجل النهوض بالمقاييس اللازمة للمعيشة والاقتصاد، وإنشاء منطقة صناعية ذات اشتراطات بيئية جيدة، يتطلب التخطيط والتشغيل المستدام الذي يأخذ في الاعتبار الجوانب البيئية والاجتماعية المختلفة المتعلقة بالتنمية المقترحة ولابد من التعامل مع القضايا البيئية الرئيسية المرتبطة بإنشاء المنطقة الصناعية في مرحلة التخطيط والتعرف عليها خلال مرحلة تقييم الأثر البيئي، وهى بالتفصيل كما يلي:[11]

- **مرحلة التخطيط :** تشمل اختيار الموقع الأمثل، تحديد الصناعات الممكن إقامتها والتأثيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية المتوقعة وتحضير الدراسة الإستراتيجية لتقييم الأثر البيئي؛
- **مرحلة التصميم :** وفيها يتم الأخذ بالاعتبار تصميم المخطط الداخلي وتقسيم المناطق بطريقة فعالة والتخطيط للبنية التحتية المركزية وتقييم التأثيرات التراكمية المتوقعة؛
- **مرحلة التشغيل :** تتضمن إعداد دراسات لتقييم الأثر البيئي للمنشآت وتحديد وتحديث المعلومات عن نوعية البيئة للمنطقة وتقييم المنشآت للوصول إلى الالتزام البيئي.

---

[9] المرجع نفسه، ص 94

[10] خالد عبد الرحيم الهيتي، أكرم أحدم الطويل، جمال محمد النعيمي، **أساسيات التنظيم الصناعي** ، دار زهران للنشر، عمان ، 1997 ،ص114.

[11] فيليب جيجو، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص

ويمكن توضيح هذه الخطوات في الشكل الموالي:

شكل 01 خطوات إنشاء المناطق الصناعية

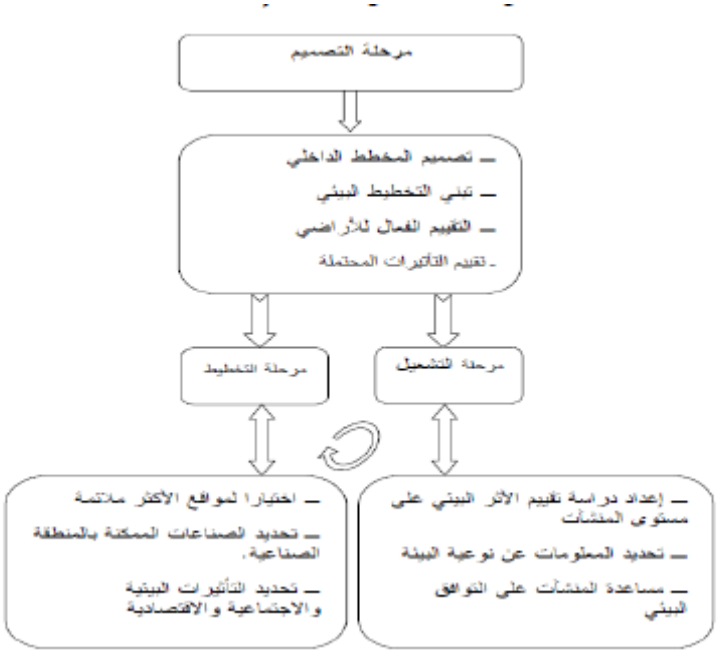

المصدر: بوزيان راضية ، دور المناطق الصناعية التقنية في التنمية الإقتصادية المستدامة مقاربة سوسيو– اقتصادية على ضوء التجارب العالمية ، اليوم الدراسي حول : التحليل الموقعي للمناطق الصناعية بالجزائر دراسة حالة المناطق الصناعية لولاية برج بوعريريج 39 افريل 2030 ، معهد العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي برج بوعريريج.

ثانيا: التجربة الفرنسية في إدارة المناطق الصناعية

1. خصوصيات الاقتصاد الفرنسي:

عرف الاقتصاد الفرنسي تطورا ملحوظا بعد الحرب العالمية الثانية، نتيجة تدخل الدولة لتوجيه الاقتصاد، الذي يرتكز على فلاحة وصناعة قوية الإنتاج. تبلغ مساحة فرنسا 549192 كلم^2 وعدد سكانها 39 مليون نسمة وتتميز بظروف طبيعية وبشرية ملائمة للنشاط الاقتصادي:[12]

أ. الظروف الطبيعية:

تتميز التضاريس الفرنسية بطابع الانبساط؛حيث توجد في الشرق السلاسل الجبلية : الجورا، الألب، البرانس. وفي الشمال الشرقي تمتد كتل قديمة بها جبال متوسطة الارتفاع (الفوج، الأردين). وفي الوسط والشمال والغرب تمتد سهول واسعة أين يوجد حوض باريس في الشمال وحوض الأكيتان في الجنوب .وهضاب واسعة :الكتلة الوسطى والكتلة الأرموريكية.

[12] عبد الله تركماني، العرب والشراكة الأورومتوسطية، متوفر على موقع : www.mokarabat.com

ويتميز المناخ بالاعتدال والتنوع نظرا لموقع البلاد بين المؤثرات المحيطية والمتوسطية : ففي الجنوب الشرقي المناخ متوسطي. وفي الواجهة الغربية المناخ محيطي، يتدرج نحو الشرق ليصبح قاريا، وفي الجبال والهضاب الوسطى المناخ جبلي وينعكس هذا التنوع على الغطاء النباتي وجريان الأنهار.

ب.الظروف البشرية.

أدت سياسة تحديد النسل وخسائر الحربين العالميتين إلى شيخوخة السكان وقلة اليد العاملة، وبعد الحرب العالمية الثانية شجعت الدولة على الزيادة السكانية فارتفع عدد السكان من 44 مليون نسمة سنة 1962 إلى حواي 66 مليون نسمة سنة 2011. وهم يتوزعون بشكل غير منتظم حيث تضم باريس وحدها (5/1) من السكان.

ت.القطاع الفلاحي:

- **سياسة الدولة:**

يعاني قطاع الفلاحة من انتشار الاستغلاليات الصغرى والمتوسطة حيث تمثل الاستغلاليات الكبرى (3/1) من مجموع الاستغلاليات. وتحتل أزيد من 45 % من الأراضي المزروعة وتقدم أزيد من 40 % من الإنتاج الوطني، ويسبب اختلاف الاستغلاليات في المساحة في اختلاف أساليب الإنتاج، المردودية وتكاليف الإنتاج، وبالتالي تفاوت مداخيل الفلاحين. ولقد تدخلت الدولة لتحديث البنية العقارية للزيادة في الإنتاج الذي يواجه المنافسة داخل الاتحاد الأوربي، وساعدت على توسيع الاستغلاليات بضم الاستغلاليات الصغرى وتشكيل تعاونيات، وشجعت بعض الشركات على تكوين ضيعات واسعة مثل (سافير safer وكوماCuma)

وعملت الدولة على تكوين الأطر في مجال الفلاحة، وتجهيز البادية بالكهرباء واستصلاح الأراضي وتوفير وسائل السقي، مما أدى إلى ارتفاع الإنتاج الفلاحي.

- **الإنتاج الفلاحي :**

تحتل الفلاحة الفرنسية المرتبة الأولى داخل الاتحاد الأوربي، وتعتبر الحبوب والكروم أهم المزروعات في فرنسا ومنها القمح حيث يوجد في جميع المناطق وخاصة في حوض باريس والشمال، ويتميز بارتفاع المردودية. كما تنتشر زراعة الكروم في المناطق المتوسطية وعلى ضفاف الأنهار. ويعتبر الشمندر أهم المزروعات الصناعية حيث يقدر انتاجه بحوالي 29 مليون طن ، بالإضافة إلى الخضر والفواكه المرتبطة بالمدن وعلى طول الأنهار وطرق المواصلات.

وتساهم تربية المواشي بنسبة % 40 من مداخيل الفلاحة، وتأتي الأبقار في الصف الأول ب 20 مليون رأس ثم الأغنام 11.4 مليون رأس والخنازير 13 مليون رأس، بالإضافة إلى تربية الدواجن والثروة السمكية. ويتوزع الإنتاج الفلاحي في عدة مجالات :[13]

- حوض باريس ومنطقة الشمال : تسود زراعة الحبوب كالقمح والذرة حيث يصدر الإنتاج إلى دول الاتحاد الأوربي، إضافة إلى إنتاج الشمندر السكري والخضر؛
- الشمال الغربي :تربية واسعة للمواشي (الأبقار) من اجل اللحوم والحليب خاصة بمنطقة النورمندي و لابروطاني مع زراعة الفواكه و الخضر والكروم وإضافة إلى تربية الخنازير والدواجن بطريقة حديثة ووجود موانئ للصيد البحري؛
- منطقة الجنوب الغربي: سيادة تربية الماشية وزراعة الكروم والخضر على طول الأودية؛
- منطقة الجنوب: زراعة الكروم والخضر على طول الأودية مع وجود تربية الماشية؛
- الهضبة الوسطى والشرق: حيث تربية الماشية وانتشار الغابات وزراعة الكروم والخضر.

ث. **القطاع الصناعي** :

تشغل الصناعة حوالي 28 % من السكان العاملين وتساهم ب 29 % في الناتج الوطني الإجمالي، ولقد استفاد هذا القطاع من إصلاحات حكومية ساهم بتطوير الإنتاج باستمرار، رغم أن المواد الأولية ومصادر الطاقة لا تسد حاجياتها.

- **سياسة الدولة:**

إن تدخل الدولة في الاقتصاد لا يمس بجوهر النظام الرأسمالي ، حيث يتم بطرق غير مباشرة رغم وضع مخططات جهوية أو إقليمية توجيهية بالنسبة للقطاع الخاص وإلزامية بالنسبة للقطاع العمومي. وقامت الدولة بتأميم عدة شركات صناعية بعد الحرب العالمية الثانية مثل شركة رونو وشركة فحم فرنسا .وتملك أسهما في شركات كبرى مثل الشركة الفرنسية للبترول والشركات التي تصنع السفن والطائرات والأسلحة وغيرها. وقامت بخوصصة بعض شركات القطاع العام في السنوات الأخيرة. ونظرا لانتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، شجعت الدولة عل إدماجها لتشكيل مؤسسات كبرى مثل ساسيلور SACILOR في مجال صناعة الصلب وأوزينور USINOR في مجال صناعة الألمنيوم، وبلغت الشركات الفرنسية درجة هامة من حيث التركيز الرأسمالي ، لكنها لم تصل بعد مستوى المؤسسات الأمريكية واليابانية.

[13] http://www.madariss.fr/HG/2eme/fanin/c9.htm

- **الإنتاج الصناعي:** توجد بفرنسا صناعة متنوعة تحتل مراتب مهمة على صعيد الإتحاد الأوربي والعالمي، رغم قلة الثروات الطبيعية:[14]
- **المواد الأولية ومصادر الطاقة:** أهم مصادر الطاقة الفحم الحجري بلغ إنتاجه 7.4 مليون طن، يوجد في الشمال والشمال الشرقي، بالإضافة إلى مناجم ثانوية بالكتلة الوسطى، تستورد فرنسا منه 13 مليون طن نتيجة ضعف جودة الفحم المحلي وارتفاع تكاليفه، البترول 2.7 مليون طن، يوجد في حوض باريس والجنوب الغربي. وتستورد فرنسا76 مليون طن من البترول من الشرق الأوسط وشمال افريقيا .وبلغ إنتاج الكهرباء 475 مليار كوس 77 % منها نووية، ويعتبر الحديد والبوكسيت أهم المعادن بفرنسا. يوجد الحديد باللورين والكتلة الأرموريكية، بلغ إنتاجه 724 ألف طن وتستورده خاصة من السويد وموريطانيا،كما تستورد باقي المواد الأولية الأخرى.
- **الصناعات:** تشهد مختلف الصناعات تطورا مستمرا، لكن بعضها تعترضه بعض المشاكل، وأهم الصناعات الكيماوية تتركز بيد شركات كبرى مثل أوجين وبيشيني، وتنتشر في حوض باريس والموانئ والمدن الكبرى، ومنها تكرير البترول والمطاط والبلاستيك والأدوية والأسمنت ثم الصناعة الميكانيكية وأهمها صناعة السيارات تتركز بيد رونو، بيجو، ستروين، وسيمكا. وتحتل فرنسا المرتبة الأولى في أوربا في صناعة الطائرات والدراجات النارية، ثم الصناعات المتطورة التي استفادت من البحث العلمي وأهمها الإلكترونية والكهربائية والفضائية والصناعات الحربية. أما الصناعات التي تعاني من بعض المشاكل، فأهمها صناعة الصلب، فرغم تحديث تجهيزاتها فإنها تعاني من المنافسة الأجنبية وقلة الحديد والفحم ثم صناعة النسيج الطبيعي التي ينافسها النسيج الاصطناعي.

ج.قطاع التجارة.

- **التجارة الداخلية :**

تعتمد على شبكة هامة من طرق المواصلات :الطرق النهرية 8000 كلم، توجد في الشمال والشمال الشرقي. السكك الحديدية 68 + ألف كلم، تهيمن عليها الشركة الوطنية للسكك الحديدية الفرنسية، الطرق المعبدة 956 ألف كلم أغلبها مزدوج، أما الطيران فيستعمل أساسا في التجارة الخارجية إلى جانب الملاحة البحرية. وساهمت هذه الشبكة من الطرق وشبكة وسائل الاتصال،

[14] http://www.insee.fr/fr/publications-et-services/sommaire.asp?ref_id=TEF15#theme4

من تمكين فرنسا من تطوير تجارتها الداخلية نتيجة دور الشركات والبنوك ومستوى عيش السكان المرتفع.

- **التجارة الخارجية:**

حاجة فرنسا إلى المعادن والنفط، وفوائضها من الإنتاج الفلاحي والصناعي، تدفعها إلى التعامل التجاري مع الخارج. وأغلب المبادلات تتم مع دول الاتحاد الأوربي 65 % ، وتحتل المرتبة 4 في المبادلات الدولية. وميزان التجاري إيجابي منذ 1992 ، وتتم المبادلات الخارجية عبر الخطوط الجوية والموانئ الكبرى مثل: مرسيليا ولوهافر ودانكرك[15].

2. المناطق الصناعية الفرنسية:

المناطق الصناعية بفرنسا :تتوزع الصناعة الفرنسية في عدة مجالات:

- **منطقة باريس:**

تعتبر منطقة تمركز الصناعات الأساسية والصناعات التجهيزية والمتطورة عالية التكنولوجيا كصناعة الطائرات، المعلوماتية، الصناعة الإستهلاكية، صناعة النسيج، صناعة السيارات، الأثاث المنزلية والصناعات الكيماوية. مستفيدة من موقعها السياسي والإقتصادي وتوفر مراكز البحث العلمي وكثافة شبكة المواصلات ووجود سوق إستهلاكية هامة ومن أهم مدنها باريس، روان ولوهار؛

- **منطقة الشمال والشمال الشرقي:**

تتوفر على صناعة النسيج، صناعة السيارات، صناعة التغذية، تكرير البترول، المطاط ، وكذلك الصناعات عالية التكنولوجيا، مستفيدة من التحديث الذي عرفته المنطقة، والاعتماد على التركيز الرأسمالي، وانتاج الصناعة الكهربائية النووية ووجود بعض الثروات الطبيعية (الفحم والحديد) وتطور شبكة المواصلات، ومن أهم مدنها دانكرك، ليل، نانسي واسترانسبوغ؛

- **منطقة الرون والألب:**

تتوفر على صناعة النسيج، الصناعة الكيماوية كالمطاط، البلاستيك، الصناعات العالية التكنولوجيا كالالكترونيك والمعلوماتية وصناعة السيارات، مستفيدة من سهولة المواصلات ووجود اليد العاملة وطاقة كهربائية مهمة ومن أهم مدنها ليون، كرونوبل، و كليرمون - فران. إلى جانب هذه المناطق الرئيسية تتوفر فرنسا على مناطق أخرى تتوفر فيها صناعات متطورة

[15] Ibid

ومتنوعة كمنطقة الجنوب (مرسيليا) ومنطقة الغرب والجنوب العربي.

3. الإدارة الفرنسية للمناطق الصناعية:

تواصل فرنسا جهودها من اجل التوزيع الجغرافي للصناعات الفرنسية منذ مطلع الخمسينات من القرن الماضي فأول منشور صدر في هذا المجال سنة م، وقد اتبع بإنشاء صندوق وطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وكان الغرض منه تحقيق هدفين رئيسيين:[16]

- الهدف الأول : محاولة إخراج النشاطات الصناعية التي لا تحتاج إلى البقاء في باريس من الناحية التقنية إلى جهات أخرى، حيث كانت مدينة باريس إلى غاية 1950 تستحوذ على 50 %من النشاطات الصناعية الوطنية؛
- الهدف الثاني: الرغبة في بعث التنمية الريفية والجهوية، ووضع حد لتفريغ باقي الجهات من السكان بسبب النزوح الريفي.

ومن أجل تحقيق الهدفين السابقين اتخذت الحكومة الفرنسية جملة من الإجراءات:[17]

- **الإجراءات المشددة:** وكانت بغرض الحد من التوسع الصناعي بالمنطقة الباريسية، حيث لا تمنح الموافقة على على توطين أية صناعة قي هذه المنطقة إلا بعد دراسة الطلب من طرف لجان متخصصة ووفق معايير محددة (التكنولوجيا، المساحة المطلوبة، عدد الوظائف.) من جهة، وإخضاع التوطينات الصناعية إلى المراقبة على كافة التراب الوطني بمعنى توسيع الإجراء المطبق على المدن الكبرى مثل مدينة باريس وليون من جهة أخرى.
- الإجراءات التحفيزية: وشملت نوعين من المساعدات؛ مساعدات مالية: يتمثل في المساعدات المالية التي تقدم للصناعيين في صور مختلفة من أجل توجيه التوطين الصناعي نحو الجهات المراد تطويرها وذلك مثل : تقديم القروض طويلة الأجل ونسب فائدة منخفضة، وتقديم تعويضات عن نفقات الاستثمارات التي تساهم في توفير فرص عمل جديدة في المناطق التي تحظى بالأولوية. وكذلك تقديم تعويضات عند الخروج من المنطقة الباريسية ويمكن أن تصل إلى 60 % من نفقات تفكيك ونقل وإعادة تركيب الورشة الإنتاجية شريطة تحرير 500م^2 ، ومساعدة الحصول على الأرض الصناعية المزودة بالكهرباء والغاز والتسهيلات الضرورية

---

[16] خبابة صهيب، دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة الأورومغاربية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012.

[17] محمد بومخلوف، التوطن الصناعي في الفكر والممارسة، دار الأمة، الجزائر ، 2000 ،ص77

الأخرى،؛ ومساعدات جبائية يستفيد منها الصناعيون، كالاستفادة من تخفيضات في قيمة الحقوق المستحقة عن مختلف أنواع العقار، الإعفاء من بعض الضرائب.

الخاتمة:

حظي موضوع الصناعة بحيز كبير من اهتمام العلماء والباحثين في المجال الاقتصادي، ذلك أنيا أساس كل تنمية اقتصادية واجتماعية، فبعد الانتشار السريع لها ارتبطت الصناعة بالتوطين الصناعي حيث اعتبر أحد أهم الركائز التي يعتمد عليها في توزيع النشاطات الصناعية، ومن أجل توجيه التوطين ومحاولة تنظيم الانتشار الجغرافي للصناعات، تم اللجوء إلى أداة فعالة وهي المناطق الصناعية، حيث شكلت هذه المناطق الصناعية في مجملها خطوة مهمة وانعطافا في مسيرة الصناعة، ودافعا قويا للعمل الاستثماري بشكل عام، كما أتاحت الفرصة لأصحاب المؤسسات والمشاريع والمستثمرين في إقامة مصانع جديدة والدخول في الحقل الصناعي، والاستفادة من جملة من الخدمات الأساسية بشكل مرن وسريع بما يلاءم احتياجاتهم الصناعية.

وفي هذا السياق قامت الحكومة الفرنسية بتبني مفهوم المناطق الصناعية من خلال اتباع مجموعة من سمحت بتوزيع المناطق الصناعية بدلا من تركيزها وذلك من أجل بعث التنمية الريفية والجهوية من جهة، وفك الخناق عن المراكز الحضرية والصناعات الكبرى من جهة أخرى.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. إبراهيم المراكشي، اختيار مواقع المناطق الصناعية: مثال موقع المنطقة الصناعية "المغوغة بطنجة "الآثار والمشاكل والحلول. متوفر على الموقع: - www.moroccokhabar.co
2. بوزيان راضية ، دور المناطق الصناعية التقنية في التنمية الإقتصادية المستدامة مقاربة سوسيو– اقتصادية على ضوء التجارب العالمية ، اليوم الدراسي حول : التحليل الموقعي للمناطق الصناعية بالجزائر دراسة حالة المناطق الصناعية لولاية برج بوعريريج 39 افريل 2030 ، معهد العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي برج بوعريريج.
3. خالد عبد الرحيم الهيتي، أكرم أحدم الطويل، جمال محمد النعيمي، **أساسيات التنظيم الصناعي** ، دار زهران للنشر، عمان ، 1997.
4. خبابة صهيب، دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة الأورومغاربية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012.
5. صالح حسن، **مدخل إلى جغرافية الصناعة** ، الطبعة الأولى،(دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان،1985).
6. عبد الله تركماني، العرب والشراكة الأورومتوسطية، متوفر على موقع : www.mokarabat.com
7. فيليب جيجو، وآخرون، **الدليل الإرشادي لإدارة البيئة للمناطق الصناعية**، برنامج سيم وإدارة التنمية الدولية البريطانية،2005 .
8. محمد أزهر سعيد السماك، **اقتصاديات المواقع الصناعية وتقييم المشروعات ودراسة الجدوى**، (دار زهران، عمان ، 1998).

9. هويشار معروف، **تحليل الإقتصاد الإقليمي والحضري**، الطبعة الأولى، (دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2006).
10. وائل وجيه رضا البظ ، **محددات إنشاء المدن والمناطق الصناعية في محافظة نابلس وانعكاساتها على البيئة والمجتمع والتعليم الصناعي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين، 2000.
11. يوسف محمد ياسر يوسف الساعد، **دور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي** حالة دراسية حول صناعة الحجر في محافظة جنين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين، 2004.

المواقع الإلكترونية:

1. http://www.madariss.fr/HG/2eme/fanin/c9.htm
2. http://www.insee.fr/fr/publications-et-services/sommaire.asp?ref_id=TEF15#theme4